"سنأخذك إلى ما وراء الشمس"
LÊLÛN
ليلون
عفرين
الساحل السوري
LELUN ASSOCIATION FOR VICTIMS
جمعية ليلون للضحايا

تحقيق موسع في تماثل أنماط الاعتقال والتعذيب والتطهير الطائفي والعرقي المرتكبة من قبل فصائل "الجيش الوطني السوري" في منطقتي عفرين والساحل السوري.

جدول المحتويات

١. ملخص تنفيذي

٢. رأي قانوني وتوصيات

٣. منهجية التحقيق

٤. خلفية: منطقتان، آلية قمع واحدة

٥. شبكة التعذيب المتصلة: من سجون عفرين

٦. التطهير الطائفي كاستراتيجية موحدة: العلويون في الساحل

٧. الانتهاكات ضد النساء والأطفال: نمط ممنهج عبر المنطقتين

٨. الآثار النفسية والاجتماعية: جراح تتجاوز الحدود الجغرافية

١-ملخص تنفيذي:

يكشف هذا التحقيق الموسع عن حقيقة مروعة تتجاوز كونها مجرد انتهاكات معزولة: وجود آلة قمع موحدة ومنسقة بعناية أشبه بالتنظيم العسكري، تديرها فصائل "الجيش الوطني السوري" عبر منطقتين جغرافيتين تفصل بينهما مئات الكيلومترات، لكن تربطهما أوجه شبه مشتركة، و هما: منطقة عفرين في شمال حلب والساحل السوري في محافظة اللاذقية.

في كلا المنطقتين، ظهرت أنماط متطابقة من الانتهاكات: نفس الشعارات، نفس الأساليب في التعذيب، نفس أنماط القتل، وغالبا نفس الجناة.

استندت هذه الخلاصات إلى خمسة عشرة شهادات مفصلة جمعت من ضحايا وشهود عيان، توثق كيف تحولت الاختلافات الطائفية والعرقية إلى مبررات لارتكاب جرائم حرب ممنهجة. ففي عفرين، استهدفت فرقتا "السلطان سليمان شاه" المعروفة بالعمشات و"الحمزة" المعروفة بالحمزات، المدنيين الأكراد منذ عام ٢٠١٨، بشكل منهجي حسب ما يكشفه الشهود في التقرير.

أما في الساحل السوري، فقد تركز الاستهداف ضد المدنيين العلويين منذ مارس/آذار ٢٠٢٥، تحت شعارات طائفية كـ"تطهير الإسلام من العلوية الخنازير".

من بين أبرز الأسماء المتكررة في الشهادات، ظهر مناف الضاهر، الذي وصف بأنه كان يتنقل بين عفرين والساحل السوري برفقة شقيقه ومرافقيه، وتقول إحدى الشاهدات إنه "كان يعرف تماما كيف يعذب دون أن يميت، وكأن لديه تدريبا خاصا"، ويشير تكرار اسمه وسلوكه إلى دور محوري كحلقة وصل بين مراكز الاحتجاز في المنطقتين، ما يعزز فرضية وجود شبكة منظمة لنقل "الخبرات" القمعية بين المناطق.

تشير الأدلة المجمعة إلى أن هذه الجرائم لم تكن أعمالا فردية، ولا ردود أفعال آنية، بل جزء من استراتيجية تطهير عرقي وطائفي ممنهجة، تنفذها شبكة إجرامية متطورة تشمل سجونا سرية ومراكز تعذيب مجهزة وضباط ومقاتلين مدربين يتنقلون بين المناطق، وتنسيقا عسكريا-أمنيا واضحا.

وتشكل العبارة المتكررة في شهادات الناجين: "سنأخذك إلى ما وراء الشمس"، والتي وردت في كلا السياقين الجغرافيين، دليلا واضحا على وحدة النسق القمعي وتماسكه، ما يدعم فرضية وجود توجيه مركزي أو تدريب موحد داخل هذه الفصائل.

٢-رأي قانوني وتوصيات

تشكل الأفعال الموثقة في هذا التقرير انتهاكات جسيمة ومتعددة الطبقات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فوفقا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ترقى هذه الأفعال إلى مستوى جرائم الحرب بموجب المادة ٨، خاصة فيما يتعلق بالقتل العمد، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية، والاعتداءات على الكرامة الشخصية، كما تشكل جرائم ضد الإنسانية وفقا للمادة ٧، نظرا لطابعها الممنهج والواسع النطاق ضد السكان المدنيين.

الطابع الطائفي والعرقي للاستهداف، والذي يتضح من الشهادات التي تظهر قتل الضحايا بناء على انتمائهم الديني أو العرقي، يرقى إلى مستوى جريمة الإبادة الجماعية وفقا للمادة ٦ من نظام روما، خاصة في ضوء "القصد الخاص" الواضح لإهلاك مجموعات دينية وعرقية كليا أو جزئيا، واستخدام الاغتصاب والانتهاكات الجنسية كأدوات حرب بشكل جريمة حرب مستقلة، وقد تم

الاعتراف بهذا في أحكام المحاكم الجنائية الدولية ليوغوسلافيا ورواندا ،كما قد تشكل انتهاكات حقوق الإنسان الواردة في هذا التقرير، الجرائم الدولية التالية بموجب القانون الدولي:

جرائم الحرب

وقعت الأفعال الموثقة في هذا التقرير في سياق نزاع مسلح غير دولي مستمر في الجمهورية العربية السورية، عقب سقوط نظام الأسد في ٨ ديسمبر. واستنادا إلى الأدلة المتاحة والإطار القانوني الساري، قد تشكل هذه الأفعال جرائم حرب بموجب المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تشمل جرائم الحرب المحددة التي قد تكون متورطة ما يلي:

جريمة حرب القتل العمد المادة ٨

جريمة حرب التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية (المادة ٨(٢)(ج)(ا));

جريمة حرب الإهانة للكرامة الشخصية، وخاصة المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة (المادة ٨(٢)(ج)(٢));

جريمة حرب الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي الذي يشكل خرقا جسيما لاتفاقيات جنيف (المادة ٨(٢)(هـ)(٦)).

تشير الأدلة إلى أن هذه الأفعال ارتكبت ضد أشخاص لا يشاركون في الأعمال العدائية، وفي ظروف يظهر فيها وجود الصلة اللازمة مع النزاع المسلح.

الجرائم ضد الإنسانية

تظهر الأفعال التي وصفها الضحايا نمطا متكررا ومتسقا من السلوك عبر عدة مواقع جغرافية وخلال فترة زمنية ممتدة. يشير تكرار هذه الأفعال، الموجهة ضد السكان المدنيين، إلى احتمال اعتبارها جزءا من هجوم واسع النطاق ومنهجي كما هو مطلوب بموجب المادة ٧ من نظام روما الأساسي.

يبدو أن استهداف السكان المدنيين قد تم بطريقة تمييزية، موجهة تحديدا ضد مجموعات محددة على أساس عرقي وديني. وقد تفي هذه الأنماط من السلوك والسياسة المنظمة الظاهرة خلف هذه الهجمات بالعناصر السياقية للجرائم ضد الإنسانية.

وعليه، قد تشكل الأفعال التي تعرض لها الضحايا الجرائم ضد الإنسانية التالية بموجب المادة ٧ من نظام روما الأساسي.

تشير الأدلة المتاحة إلى أن هذه الأفعال ربما ارتكبت بموجب سياسة تنظيمية، وبعلم من المهاجمين بالسياق الأشمل للهجوم ضد السكان المدنيين، مما قد يحقق شرط النية اللازمة (الركن المعنوي) لقيام الجرائم ضد الإنسانية.

ومن المهم الإشارة إلى أن الأدلة تشير إلى أن الاضطهاد قد تمت ممارسته بوسائل جندرية وتقاطعية. حيث يبدو أن النساء والفتيات، خصوصا من الأقليات الدينية والإثنية المضطهدة، قد تم استهدافهن عمدا بالعنف الجنسي والاستعباد وأشكال أخرى من القمع القائم على النوع الاجتماعي. ولا تشكل هذه الأفعال انتهاكات فردية فقط، بل أدوات لتدمير المجتمعات، تهدف إلى تقويض التماسك الاجتماعي، وإضعاف المجتمعات، وتمزيق هوية الجماعات المضطهدة. ويعكس الترابط بين الاستهداف الإثني والطائفي والقائم على النوع الاجتماعي نظام اضطهاد تقاطعي يعظم الأذى المرتكب ويدل على الاستخدام المتعمد للعنف الجنسي والجندري كجزء من استراتيجية أوسع للتطهير العرقي والإخضاع الاجتماعي.

جريمة الإبادة الجماعية

بموجب القانون الجنائي الدولي، تعرف الإبادة الجماعية على أنها ارتكاب أفعال محظورة بقصد تدمير، كليا أو جزئيا، جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها تلك، وذلك وفقا للمادة ٦ من نظام روما الأساسي واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨.

استنادا إلى الشهادات والروايات الوقائعية الواردة في هذا التقرير، يمكن استنتاج أن بعض الأفعال المرتكبة تعكس نية لتدمير، جزئيا على الأقل، مجموعات دينية وعرقية مستهدفة داخل الجمهورية العربية السورية. وقد تشمل هذه الأفعال:

- قتل أفراد من المجموعة (المادة ٦(أ)):

تصف العديد من الروايات عمليات القتل المتعمدة والمنهجية لأشخاص تم تحديدهم على أساس انتمائهم الديني أو العرقي. وقد تمت هذه العمليات بطريقة تشير إلى وجود سياسة منسقة تهدف إلى القضاء على فئات رئيسية من السكان المستهدفين. وعندما

ترتكب مثل هذه الأفعال ضد أفراد من جماعات محمية بنية الإبادة الجماعية، فقد تحقق العتبة القانونية لقيام جريمة الإبادة الجماعية بموجب المادة ٦(أ).

- إلحاق أذى جسدي أو نفسي جسيم بأفراد المجموعة (المادة ٦(ب)):

اعترفت السوابق القضائية للمحاكم الجنائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بأن أفعال مثل التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى قد تشكل أذى جسديا أو نفسيا جسيما. وتشير الأدلة إلى أن هذه الأفعال استخدمت بشكل منهجي ليس فقط لإيذاء الأفراد، بل أيضا لزعزعة استقرار المجتمعات المستهدفة ووصمها وتفكيكها.

- فرض ظروف معيشية تهدف إلى تدمير المجموعة كليا أو جزئيا (المادة ٦(ج)):

قد يكون الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي، وخاصة ضد النساء والفتيات، متسقا مع نية الإبادة الجماعية. وقد تم الاعتراف بالعنف الجنسي كأداة من أدوات الإبادة الجماعية تستهدف كلا من الفرد والهوية الجماعية للمجموعة، مما يقوض تماسكها وقدرتها على الاستمرار. وفي هذا السياق، قد تشكل الاستهداف المتعمد للنساء والفتيات، إلى جانب الأفعال الرامية إلى إحداث صدمة شديدة ووصمة داخل المجتمع، أفعالا تهدف إلى تحقيق تدمير المجموعة.

علاوة على ذلك، يبدو أن نمط السلوك يشمل أفعالا تستهدف النساء والفتيات بطرق قد تشير إلى نية إبادة جماعية، مع الاعتراف بالتأثير الخاص الذي يحدثه العنف القائم على النوع الاجتماعي على بقاء وسلامة المجتمعات المتضررة. وقد يشكل الوصم الاجتماعي، والتبعات العابرة للأجيال، وزعزعة الاستقرار المجتمعي الناجمة عن هذه الانتهاكات جزءا من استراتيجية أوسع تهدف إلى تدمير المجموعة.

التوصيات

للمجتمع الدولي:

- فرض عقوبات مستهدفة شاملة على القيادات العليا والمتوسطة لهذه الفصائل، تشمل تجميد الأصول ومنع السفر، مع توسيعها لتشمل شبكة الداعمين والممولين

- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو في حالة استمرار التعطيل في مجلس الأمن، تفعيل آلية "الاتحاد من أجل السلام" في الجمعية العامة للأمم المتحدة

للحكومة التركية:

- الوقف الفوري والكامل للدعم العسكري واللوجستي والمالي للفصائل المثبت تورطها في ارتكاب هذه الانتهاكات
- إجراء تحقيق شفاف ومستقل في تورط المسؤولين الأتراك في الإشراف على شبكة السجون في عفرين، ومحاسبة المتورطين وفقا للقانون التركي والدولي
- تسليم المطلوبين دوليا من قادة هذه الفصائل الموجودين على الأراضي التركية إلى العدالة الدولية
- السماح بوصول المنظمات الحقوقية الدولية والمحققين الأمميين إلى المناطق الخاضعة لسيطرة هذه الفصائل لتوثيق الانتهاكات المستمرة

للمنظمات الدولية والإقليمية:

- تفعيل مبدأ "المسؤولية عن الحماية" في ضوء فشل الدولة السورية في حماية مواطنيها من هذه الجرائم الجماعية
- توفير الحماية والدعم النفسي والطبي والقانوني الشامل للناجين والشهود، مع ضمان حقهم في التعويض الكامل وجبر الضرر
- تعويض ضحايا هذه الجرائم وأسرهم، من أصول الفصائل المجمدة والتبرعات الدولية.

٣-منهجية التحقيق

تم إعداد هذا التحقيق الموسع باستخدام منهجية صارمة تجمع بين التوثيق الميداني المباشر والتحليل القانوني المتخصص، وشملت عملية جمع البيانات عشر شهادات مفصلة من ضحايا مباشرين وشهود عيان وأقارب ضحايا، تم الحصول عليها خلال فترة ممتدة من مايو إلى يونيو ٢٠٢٥، وتنوعت مصادر الشهادات جغرافيا لتشمل مناطق في عفرين وريفها، وقرى الساحل السوري في محافظة اللاذقية ومناطق من ريف حماة، مما يوفر رؤية شاملة للانتهاكات عبر المناطق المختلفة.

ويأتي هذا التحقيق ضمن إطار عمل أوسع تقوم به جمعية ليلون للضحايا لتوثيق الانتهاكات المنهجية في مناطق مختلفة من سوريا، سبق للجمعية أن ساهمت بشهادات حاسمة في

التحقيق الذي أجرته شبكة CNN في مارس ٢٠٢٥ حول مجزرة الصنوبر على الساحل السوري، والذي كشف عن مقتل أكثر من ٢٠٠ شخص في هجمات طائفية، ويعمق هذا التحقيق الجديد فهم الصورة الكاملة عبر إظهار كيف أن أحداث الساحل السوري لم تكن معزولة، بل جزءا من استراتيجية إجرامية واسعة تنفذها نفس الفصائل والشخصيات عبر مناطق متباعدة جغرافيا لكنها مترابطة تنظيميا.

يأتي هذا التحقيق في سياق موجة واسعة من التوثيق الدولي للانتهاكات المنهجية في سوريا، حيث تتقاطع نتائجنا مع تقارير حديثة صادرة عن مؤسسات أممية ومنظمات حقوقية دولية، حيث أكد تقرير هيومان رايتس ووتش للعام ٢٠٢٥ استمرار "فصائل من الجيش الوطني السوري والشرطة العسكرية" في تعريض "عشرات الأشخاص للاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي."

تم الحرص على تطبيق أعلى معايير الحماية والأمان للشهود، حيث تم الحصول على موافقة مستنيرة من جميع المشاركين بعد اطلاعهم على طبيعة التحقيق واستخداماته المحتملة والمخاطر المترتبة على المشاركة، ولضمان الحماية الكاملة، تم استخدام أسماء مستعارة لجميع الشهود والضحايا، مع إخفاء أي تفاصيل قد تكشف عن هوياتهم أو مواقعهم الدقيقة، كما تم تخزين البيانات الأصلية في أماكن آمنة مع تطبيق بروتوكولات صارمة لحماية المعلومات الحساسة.

تمت مراجعة وتدقيق جميع الشهادات من قبل محققين متخصصين في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، مع التركيز على التحقق من التسلسل الزمني للأحداث وتطابق التفاصيل مع الأنماط المعروفة للانتهاكات في المنطقة، كما تم إجراء مقارنات متقاطعة بين الشهادات لاستخلاص الأنماط المشتركة والروابط بين الانتهاكات في المناطق المختلفة، مما ساعد في الكشف عن الطبيعة المنسقة والممنهجة لهذه الجرائم.

٤-خلفية: منطقتان، آلية قمع واحدة

تؤكد التقارير الدولية الحديثة الطابع المنهجي للانتهاكات التي يوثقها تحقيقنا، فقد أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا في يناير ٢٠٢٥ تقريرا بعنوان "شبكة العذاب: الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة"، استند إلى أكثر من ٢،٠٠٠ شهادة، بينما وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان حوالي ٢،٦٢٣ حالة اعتقال تعسفي في عام ٢٠٢٤ وحده، موزعة بين مختلف الفصائل المسلحة.

ومنذ اللحظة الأولى لسيطرة فصائل "الجيش الوطني السوري" على منطقة عفرين في مارس ٢٠١٨، بدأت ملامح نمط إجرامي منظم بالظهور تدريجيا، نمط لم يكن مقتصرا على منطقة جغرافية واحدة، بل كان يمثل نموذجا أوليا لآلة قمع قابلة للتكرار والنقل عبر مناطق مختلفة، هذا النمط الإجرامي الذي شحذ وتطور في عفرين على مدار سبع سنوات، انتقل لاحقا بكل تفاصيله ووحشيته إلى مناطق جديدة في الساحل السوري مع مارس ٢٠٢٥، كاشفا عن استراتيجية طويلة المدى للتطهير الطائفي والعرقي تتجاوز الحدود الجغرافية المحلية.

التحليل المتعمق للشهادات المجمعة من كلا المنطقتين يكشف عن تطابق مذهل في الأساليب والتكتيكات، يتجاوز مجرد التشابه العشوائي ليصل إلى مستوى التطابق الكامل في التفاصيل الدقيقة، وهذا التطابق يشمل أساليب الاعتقال والنقل، وطقوس التعذيب المتبعة، والشعارات المستخدمة، وحتى العبارات المحددة التي يرددها الجلادون لكسر إرادة ضحاياهم، والأمر الأكثر إثارة للقلق هو تطابق الشخصيات القيادية المسؤولة عن تنفيذ هذه الانتهاكات، مما يؤكد وجود شبكة إجرامية منظمة تنقل خبراتها وكوادرها بين المناطق المختلفة.

ففي عفرين، بدأت الحملة باستهداف منهجي للأكراد تحت ذريعة "مكافحة الإرهاب"، لكن الواقع كشف عن استهداف طائفي وعرقي صريح طال المدنيين العزل، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن، وتطورت هذه الأساليب وتنوعت على مدار السنوات، مع إقامة شبكة معقدة من السجون السرية ومراكز التعذيب، وتدريب كوادر متخصصة في أساليب القمع والإذلال، وانتقلت هذه الخبرة المكتسبة في عفرين، بكاملها إلى الساحل السوري، حيث تم تطبيق نفس الأساليب ضد العلويين، مع تكييف الشعارات والخطاب ليتناسب مع الاختلاف الطائفي، لكن مع الحفاظ على جوهر الاستراتيجية الإجرامية دون تغيير.

٥-شبكة التعذيب المتصلة: من سجون عفرين

تنقلت ديلان لأكثر من عامين بين السجون قسرا، حيث كسرت إرادتها بالتصوير القسري ومحاولات الانتحار المجبرة، ففي شهادة تكشف عن العمق المرعب لشبكة التعذيب المنظمة، تروي ديلان (اسم مستعار)، وهي امرأة شابة اختطفتها فرقة الحمزة في عفرين عام ٢٠١٨، وقضت أكثر من عامين متنقلة بين السجون حيث تعرضت للتعذيب والتحرش والتصوير القسري والمحاولات القسرية للانتحار، تفاصيل رحلتها المريرة عبر متاهة السجون التي تديرها فرقة الحمزة، والتي امتدت لأكثر من عامين من العذاب المتواصل والمنهجي، وتبدأ ديلان سردها بوصف اللحظة الأولى للاختطاف التي غيرت مسار حياتها إلى الأبد:

"في أواخر أيلول من عام ٢٠١٨، اختطفتني مجموعة تابعة لفرقة الحمزة في مدينة عفرين، اقتادوني إلى أحد المنازل، وهناك تعرضت لتعذيب شديد وتحرش متكرر على مدار ثلاثة أيام، بعدها نقلت إلى ما يعرف بسجن البرادات التابع للاستخبارات التركية، بقيت هناك أربعة أشهر، كانت من أقسى ما مررت به في حياتي، تعرضت للضرب المبرح حتى أصبت بارتجاج في الدماغ، وحرمت من الطعام لمدد طويلة، ووضعت في زنزانة انفرادية، لم يكن يسمح لي باستخدام الحمام إلا مرة واحدة كل يومين" .

وتكشف الشهادة عن استراتيجية محكمة لكسر الضحايا نفسيا وجسديا، تجمع بين التعذيب الجسدي والإذلال الجنسي والحرمان من الحاجات الأساسية، فتضيف ديلان تفاصيل مؤلمة عن استخدام التصوير القسري كأداة للتعذيب النفسي والإذلال:

"وفي أحد الأيام، قام عناصر السجن بتصويري بملابسي الداخلية، بحجة أنهم سيفرجون عني، شعرت بالإهانة واليأس لدرجة أنني حاولت الانتحار، لكنني فشلت، وبدلا من أن يتوقفوا، قاموا بضربي بوحشية، بعد ذلك، تم نقلي إلى سجن معراته، حيث بقيت لمدة عام كامل، خلال تلك الفترة، عانيت من التجويع وأصبت بالقمل والجرب وتدهورت صحتي بشكل كبير" .

عندما أصبح الأطفال أهدافا

"بنفش" كانت مجرد طفلة عندما اقتحموا منزلها في منتصف الليل، لكن صغر سنها لم يشفع لها أمام آلة التعذيب التي لا تفرق بين كبير وصغير، ففي شهادة تهز الضمير الإنساني وتكشف عن استهداف حتى الأطفال في هذه الآلة الإجرامية، تروي بنفش (اسم مستعار) وهي فتاة عفرينية قاصر وقت اعتقالها في يونيو ٢٠١٨، قضت سنوات في سجون الفصائل المسلحة، حيث تعرضت للتعذيب والإهانات العنصرية والإجبار على اعترافات مزيفة والتصوير شبه عارية، قصة اختطافها في عملية تكشف عن التخطيط المسبق والتنظيم المحكم لعمليات الاعتقال:

"في حزيران/يونيو من عام ٢٠١٨، وفي تمام الساعة الثانية صباحا، تعرضت للاعتقال من قبل مجموعة مسلحة تتبع لأحد فصائل الجيش الوطني السوري، داهمت هذه المجموعة منزلي، حيث تم تقييد يدي وتعصيب عيني ولفي ببطانية، قبل أن يتم ضربي وركلي بشكل عنيف وإلقائي داخل سيارة، علما أنني كنت حينها قاصرة، نقلت بداية إلى ما يعرف بـ'سجن البرادات'، حيث بقيت محتجزة لثلاثة أيام دون طعام أو ماء، في ظروف غير إنسانية" .

وتكشف بنفش عن الأساليب المنهجية التي استخدمها جلادوها لمحاولة كسر إرادتها وإجبارها على الاعتراف بتهم مفبركة، أساليب تجمع بين التعذيب الجسدي والإذلال النفسي والعنصري:

"ثم تم تحويلي إلى سجن 'حوار كلس' بذريعة التحقيق، وهناك وجهت لي اتهامات مفبركة بأنني شاركت في مظاهرات أو اجتماعات حزبية عندما كنت طالبة في المرحلة الإعدادية، أنكرت هذه الادعاءات، فقوبل إنكاري باعتداءات جسدية شديدة، وإهانات لفظية تضمنت شتائم عنصرية وطائفية ومصطلحات مهينة مثل 'خنزيرة الحزب'، و'عاهرة'، مع نعوت عنصرية بحق الأكراد، بعد ذلك، تم عزلي في غرفة انفرادية لمدة ثمانية أشهر، بذريعة استمرار التحقيق".

وتفصح كذلك عن استراتيجية متطورة لإنتاج محتوى دعائي مزيف يهدف إلى تبرير الانتهاكات أمام الرأي العام، باستخدام الضحايا أنفسهم كأدوات في هذه العملية، فتضيف بنفش:

"لاحقا، أجبرت على توقيع وقراءة ورقة أمام الكاميرا تتضمن اعترافات مزيفة، تنص على أنني عملت لصالح استخبارات الإدارة الذاتية الكردية في عفرين لمدة ثلاث سنوات، واستمررت بالتعاون معهم بعد سيطرة الفصائل المسلحة على المدينة، رفضت الإدلاء بهذه الاعترافات، فتعرضت لضرب مبرح وصعق كهربائي، ثم أعيد نقلي إلى 'سجن البرادات'، حيث أبلغوني أنهم سيفرجون عني بعد تصويري شبه عارية".

شبح الرعب العابر: مناف الضاهر

اسم واحد يتردد في شهادات من عفرين والساحل السوري معا، حلقة الوصل التي نقلت خبرات التعذيب عبر مئات الكيلومترات، فيبرز اسم "مناف الضاهر" كأحد أهم الأدلة على الترابط العضوي بين شبكات التعذيب، والدور المحوري الذي لعبه كحلقة وصل في نقل الخبرات الإجرامية وتوحيد الأساليب، وتلقي ديلان الضوء على دوره المركزي في شبكة السجون وحركته المستمرة بين المناطق بالقول:

"لاحقا، تم نقلي إلى سجن في مدينة إعزاز، وبقيت فيه خمسة عشر يوما، أشرف على السجن شخص يدعى مناف الضاهر، كنت أضرب بشكل متكرر، ولم يكن لدي ما أرتديه سوى ملابس مهترئة

متسخة تماما، عرفت لاحقا أن مناف كان يتنقل بين عفرين والساحل السوري، في النهاية، أعدت إلى سجن معراته مرة أخرى، وتكرر معي نفس النمط: تحرش لفظي وتجويع".

وتؤكد بنفش كذلك على دور "مناف الضاهر" وممارساته الممنهجة، مضيفة تفاصيل مهمة عن موقعه في التسلسل القيادي في فرقة الحمزة:

"كان أحد السجانين يدعى مناف الضاهر، وهو مرافق شخصي لسيف أبو بكر، كان الضاهر يوجه لنا الإهانات يوميا، وينعتنا بعبارات عنصرية ودينية مهينة، كما خضعنا لتحقيقات جديدة اتهمونا فيها بأن لنا صلات مع جهات كردية سياسية وعسكرية، واعتبروا أن هذا وحده سبب كاف لاعتقالنا، لاحقا، نقلنا إلى 'سجن الزراعة' في مدينة الباب، حيث قال لنا الضاهر إننا 'سنتعفن في السجون'".

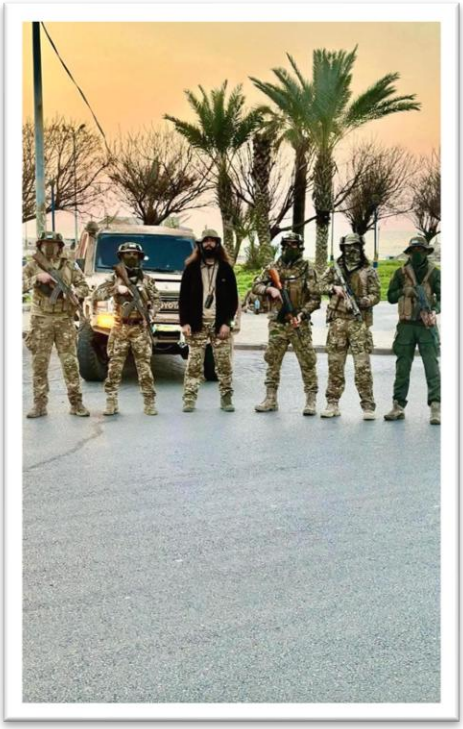

صورة خاصة للمدعو مناف الضاهر أثناء تواجده في منطقة الساحل السورية

عندما تحول الخلاف البسيط إلى مجزرة جماعية

خلاف بين أطفال تحول إلى ذريعة لاعتقال ثلاثين شخصا، وانتهى بقتل أحدهم تحت التعذيب حتى تهتك عظام صدره واخترق أحدها رئته، فضمن شهادة تبدو كأنها مستخرجة من أحلك فصول التاريخ الإنساني، يروي محمود (اسم مستعار) وهو شاهد عيان من ريف عفرين، رصد جريمة اعتقال جماعي نفذها فصيل السلطان سليمان شاه ضد ثلاثين شخصا من قريته بسبب خلاف بسيط بين الأطفال، وشهد مقتل أحد الضحايا تحت التعذيب، كيف تحولت قريته الهادئة إلى مسرح جرائم جماعية منظمة، تكشف عن الطبيعة المنهجية والمخططة للعنف الذي تمارسه هذه الفصائل، حيث يبدأ محمود بوصف كيف تحول خلاف بسيط بين الأطفال إلى ذريعة لارتكاب جريمة جماعية:

"في أعقاب الحادثة، قدم عدد من أهالي الأطفال النازحين إلى منزل الضحية، الذي كان يعمل آنذاك في منظمة إغاثية مختصة بتوزيع المساعدات الإنسانية، ورفعوا شكوى ضده، على إثر ذلك، أصدر قائد فصيل السلطان سليمان شاه، المدعو محمد الجاسم الملقب بـ'أبو عمشة'، قرارا يقضي باعتقال الضحية، إلى جانب كل من يحمل كنيته من سكان القرية، رجالا ونساءً وشيوخا، دون تمييز".

ويكشف محمود عن الأساليب الوحشية والمنهجية التي تم استخدامها ضد المعتقلين، والتي تعكس تدريبا متخصصا في أساليب التعذيب والإذلال:

"نفذ عناصر الفصيل القرار باعتقال قرابة ثلاثين شخصا من القرية، واقتادوهم إلى أحد المقرات العسكرية التابعة لهم، حيث تعرض المعتقلون للإذلال والضرب الشديد خلال عملية النقل والاحتجاز، تعرضت النساء لأساليب تعذيب مهينة، منها الضرب بأسلوب 'الفلقة'، فيما تعرض الشباب للتعذيب الشديد عبر وضعهم في 'الدولاب' وضربوا بوحشية، ترافقت مع توجيه شتائم طائفية ومهينة من قبيل العناصر عبر وصفهم بـ'الكفرة' و'الخنازير'".

وفي ذروة القسوة التي لا تصدق، يكشف محمود عن مصير مأساوي لأحد الضحايا يجسد البعد العنف الحقيقي لهذه الفصائل، في ظل غياب تام للرحمة أو الإنسانية، ويؤكد أن القتل تحت التعذيب ليس حادثا عارضا بل نتيجة متوقعة ومرغوبة لهذه الممارسات، بالقول:

"أما الضحية 'ع،أ'، فقد خضع لتعذيب شديد على يد نحو خمسة عناصر، قاموا بضربه بشكل مبرح، ما تسبب في كسور حادة في الحوض والقفص الصدري، أدت هذه الكسور إلى تهتك في عظام الصدر واخترق أحدها الرئة، ما تسبب إلى وفاته أثناء احتجازه على الفور" .

في حين تكشف شهادة فيدان (اسم مستعار) تعرض إحدى قريباتها للاعتقال مع ابنيها أواخر عام ٢٠١٨، من قبل فرقة الحمزة، إذ قضت أكثر من عامين في شبكة سجون مختلفة تعرضت خلالها للتعذيب والتحرش والتهديد بقتل عائلتها، كيف تم استخدام عبارة "سنأخذك إلى ما وراء الشمس" كسلاح نفسي مدمر، وعبارة تحولت إلى رمز للرعب الذي تبثه هذه الفصائل في نفوس ضحاياها، فتصف:

"تم تهديدها صراحة بقتل زوجها وأطفالها، وتلقت تهديدات بعبارات مثل: "سنأخذك إلى ما وراء الشمس"، وبعد خمسة عشر يوما من الاعتقال، تم نقلها إلى سجن البرادات، حيث واجهت ظروف احتجاز قاسية شملت التجويع والتحرش اللفظي المتكرر، رغم تقدمها في السن (قرابة الخمسين عاما)."

وفي استخدام أكثر وحشية لنفس العبارة، تضيف فيدان تفاصيل تكشف عن عمق السادية النفسية لدى هؤلاء الجلادين:

"تم نقل السيدة إلى مزرعة احتجاز تابعة لفرقة الحمزة، حيث تم منعها كليا من التواصل مع زوجها وأطفالها، بل تم إبلاغها أن عائلتها قد تم 'إرسالهم إلى ما وراء الشمس'، وخلال عملية التحويل، تعرضت مجددا لتحرش لفظي شديد وإهانات عنصرية وطائفية، حيث وجهت لها عبارات مثل: 'أنتم خنازير، والحزب يتاجر بكم، وقد اعتقلنا عددا كبيرا من الأكراد بحوزتهم حبوب منع الحمل' ".

٦-التطهير الطائفي كاستراتيجية موحدة: العلويون في الساحل

يستذكر توفيق (اسم مستعار) وهو رجل خمسيني من مدينة جبلة، وشاهد عيان على المجزرة التي جرت ضد العلويين في مارس ٢٠٢٥. التي راح ضحيتها أكثر من ٥٠٠ شخص، نصفهم من النساء والأطفال، تفاصيل ذلك اليوم الذي تحول فيه حيه الهادئ إلى مسرح لواحدة من أبشع الجرائم، فيبدأ توفيق بوصف دقيق للحظة الأولى للهجوم، مظهرا التنظيم المحكم والتخطيط المسبق للعملية:

"في تمام الساعة الواحدة ظهرا بتاريخ ٧/٣/٢٠٢٥ دخلت مجموعات مسلحة إلى حي القصور (بمدينة جبلة)، بسيارات من نوع جيب سنتافيه ملوثة بالوحل، حيث بدأوا بقتل أشخاص من السكان بناءً على هويتهم وطائفتهم، تم استهداف أبناء الطائفة العلوية بشكل مباشر، إذ تم سؤالهم عن انتمائهم الطائفي فكان الرد بالقتل الفوري للعلويين، بينما قام البعض الآخر من غير المتشددين بسرقة المنازل والممتلكات".

وفي مشهد يجسد حجم المأساة الإنسانية ونطاقها الواسع، يضيف توفيق وصفا مروعا لاستمرار المجزرة وتوسعها المنهجي:

"شهد الجيران إطلاق نار مستمر واستمرت عمليات الإبادة حتى اليوم التالي، حيث دخلت فصائل أخرى إلى الطوابق العليا وتم تصفية من بقي من السكان دون هروب، مع وجود جثث مكشوفة في المنازل، قام الهلال الأحمر السوري بالتدخل لاحقا لنقل الجثث ودفنها في قبور جماعية منظمة في مقبرة الشيخ هلال".

صور خاصة لمقبرة الشيخ هلال

ويختتم توفيق بإحصائية صادمة تكشف عن حجم الكارثة الحقيقي:

"تجاوز عدد الشهداء ٥٠٠ شهيد، منهم نسبة تصل إلى ٥٠٪ من النساء والأطفال، وأغلبهم من حملة الشهادات العلمية".

كما يصف توفيق طبيعة الانتهاكات الأخرى التي رافقت المجزرة، والتي تكشف عن نمط متطور من الإرهاب الممنهج:

"وقعت عمليات تعذيب وسرقة محلات السكان والمنازل، واعتداءات على كبار السن والنساء، بما في ذلك حالة نحر لطفلة صغيرة، كما تعرض المرضى والمصابون لتهديد الكوادر الطبية لمنعهم من الحصول على العلاج، في قرى ريف بانياس وجبلة والعسالية والعين الشرقية والرميلة وصنوبر تم استهداف السكان من الطائفة العلوية وتمت عمليات تصفية ممنهج، مع استمرار عمليات الخطف والقتل وإجبار الأهالي الذين بقوا على الفرار من منازلهم".

تتقاطع هذه الشهادات مع تقرير هيومن رايتس ووتش "كل شيء بقوة السلاح: الانتهاكات والإفلات من العقاب في شمال سوريا المحتل تركيا" الصادر في مايو ٢٠٢٥، والذي وثق الاختطاف والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني والعنف الجنسي والتعذيب من قبل فصائل مختلفة من الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا"، في المناطق التي كانت قد خضعت خلال السنوات السابقة من الحرب في شمال سوريا لسيطرة الفصائل.

الشعار الموحد للموت: "تطهير الإسلام من العلوية الخنازير"

وبصوت متهدج وكلمات محملة بالحزن والصدمة، يروي وليد (اسم مستعار) وهو طالب جامعي يبلغ ٢٣ عاما من قرية الرصافة في حماة، نجا من مجزرة راح ضحيتها ٦٣ شخصا من قريته بينهم أطفال، وشهد قتل أولاد خاله أمام عينيه قبل أن يهرب إلى الجبل، كيف تحولت قريته الهادئة إلى مسرح دموي للتطهير الطائفي المنظم، فيبدأ وليد بوصف الاستعدادات التي سبقت المجزرة، والتي تكشف عن تخطيط مسبق ودقيق:

"في يوم الخميس الموافق ٦ من آذار ٢٠٢٥، دخلت الفصائل المسلحة إلى قريتنا، وفرضوا حظر تجول بدءا من الساعة التاسعة مساء وحتى السابعة والنصف صباح اليوم التالي، الجمعة ٧ من آذار، قاموا بوضع حواجز في مقدمة القرية وفي نهايتها، وأعلنوا الحظر دون وجود أي حادث أمني أو تهديد يبرر ذلك، حيث كان دخولهم مشوبا بنزعة طائفية واضحة".

يقدم وليد وصفا مفصلا للمهاجمين يكشف عن التنوع في خلفياتهم والوحدة في أهدافهم الإجرامية:

"وصل إلى منزلنا أربعة فصائل، وكان أولها يتألف من حوالي ١٨ شخصا، ارتدوا زيا زيتيا وأقنعة سوداء، وكان على جباههم أربطة مكتوب عليها 'لا إله إلا الله'، مع لحى وشوارب محلوقة، وبعضهم يرتدي لباس مموه وصحراوي، وآخرون يرتدون لباسا أسود ويضعون لثاما، تنوعت انتماءات هؤلاء بين إدلب، والشيشان، وأوزبكستان، وتركستان، دخلوا المنزل وبدأوا في تفتيشه بعنف، كسروا الزجاج وكل ما أمكن كسره، وسألونا عن السلاح والرجال، رغم أننا سلمنا جميع الأسلحة بعد سقوط النظام، فلم يكن لدينا أي سلاح".

وفي كشف صادم لدوافعهم الطائفية الصريحة، يفصح عن خطاب طائفي منظم ومعد مسبقا، يهدف إلى شرعنة الإبادة في أذهان المنفذين والمتعاطفين معهم، يضيف وليد:

"أبلغونا بأنهم جاؤوا 'لتطهير الإسلام من العلوية الخنازير'، وكانوا يستخدمون عبارات مهينة ويهددون الرجال بعبارات مثل 'اخرج أيها الخنزير'، كما كتبوا شعارات على المحلات مثل 'قوات ردع العدوان' و'أبطال السنة'، موضحين بذلك أن 'العدوان' هم أبناء الطائفة العلوية التي ننتمي إليها".

ويكشف وليد أيضا عن التنظيم المعقد للجرائم المرتبكة في قريته:

"دخل الفصيل إلى القرية من الجهة الشرقية، وكانوا حوالي ٨٢ سيارة بيك أب بألوان الأبيض والزيتي والأسود، بالإضافة إلى سيارات سرفيس كبيرة كانت تستخدم لنقل الموظفين المدنيين، وتحمل لوحات أرقام من إدلب وحماة وحلب، لم تكن هناك سيارات تركية أو أعلام وطنية، بل أعلام سوداء وبيضاء مكتوب عليها 'لا إله إلا الله'، كان يقود الفصيل شيخ يكنى 'أبي عبد الله'، ويرتدي لباسا باكستانيا، وكان الأمير 'أبا سلمى' يجلس في مكان محدد ويأخذ الشباب إليه ليصدر لهم فتوى بالذبح أو الإعدام".

وفي خاتمة مأساوية، يكشف وليد عن حجم الخسائر البشرية في قريته:

"شهدت بنفسي قتل أولاد خالي أمام عيني، مما دفعني للهروب والاختباء في الجبل، بالنسبة لوضع النساء في العائلة والقرية، فقد تهجرنا جميعا، وأصبح المنزل غير صالح للسكن بعد تعرضه

للنهب والتدمير الكامل، كما تعرضت النساء للسرقة من مصاغ ومال، وحاولت الفصائل جلب حافلة لنقل النساء إلى إدلب، لم تقع حالات اغتصاب، لكنهم كانوا يسألون عن أعمار الفتيات بنظرات مخيفة وتهديدات ضمنية، أما عدد الشهداء في القرية، فقد بلغ حوالي ٦٣ شهيدا بينهم حوالي أربعة أطفال مع والدتهم، تتراوح أعمارهم بين ٣ إلى ١٠ سنوات، والسبب في قتل الأطفال هو صدور أوامر بتصفية كل من الكبير والصغير في القرية".

عندما تحولت حياة سيدة إلى كابوس أبدي

تقول ليلى (اسم مستعار) وهي أرملة من محافظة اللاذقية تبلغ ٣٩ عاما، فقدت زوجها وثلاثة من أفراد عائلته في مجزرة نفذتها الفصائل المسلحة في مارس ٢٠٢٥، وشاهدت عملية التمشيط والاعتقال التي انتهت بالإعدام، تفاصيل الليلة التي تحولت فيها من زوجة سعيدة وأم مطمئنة إلى أرملة يتيمة فقدت كل رجال عائلتها في مجزرة واحدة، وتبدأ ليلى بوصف الساعات الأولى للرعب، عندما بدأت أصوات الموت تقترب من منزلها:

"عند الساعة ١١ ليلا بدأنا نسمع أصوات إطلاق نار قادمة من مكان بعيد، وكان الصوت يقترب تدريجيا، معنا في المنزل كان ابن حماتي، الدكتور أخ زوجي، وهو أعزب ولا يسكن معنا لكنه يملك عيادة ومنزل في القرية، يبلغ حوالي ٤٠ سنة ومتخصص في أمراض الهضم، صعدنا إلى منزلنا وأكملنا حياتنا بشكل طبيعي رغم الخوف الكبير من الأصوات، جهزت مكانا للنوم لي ولزوجي وللأولاد في الممر وسط المنزل خوفا من الرصاص الطائش، لأن بيتنا يطل على الطريق العام".

تضيف ليلى وصفا مفصلا لليلة الرعب التي لن تنساها أبدا:

"خلال تلك الليلة، أصيب البيت بالعديد من الطلقات النارية، عند حلول الصباح تفقدنا البيت، وكان مليئا بالثقوب، وكسر الشبابيك بالكامل، كما دخلت قذيفة إلى داخل المنزل وأصابت العامود الذي كان في الممر حيث كنا نائمين، لكن لحسن الحظ لم يصب أحد بأذى، حاولنا تغيير مكان مكوثنا فذهبنا إلى المطبخ ظنا أنه أكثر أمانا، لكن الرصاص كان من هناك أيضا، فعدنا إلى الممر حيث كنا، نزلنا إلى الطابق الأول حيث بيت حماتي، ووضعنا الأولاد في غرفة وسط المنزل بعيدا عن الشبابيك".

وفي اللحظة المفصلية التي غيرت حياتها إلى الأبد، تصف ليلى وحشية المهاجمين وطريقتهم في التعامل مع الضحايا المدنيين:

"فجأة جاءت مجموعة مسلحة وبدأت تطرق الباب بعنف وبشكل همجي بغرض التمشيط، كنا النساء والأطفال في تلك الغرفة، بينما قام الرجال بفتح الباب لهم، أخذوا الرجال إلى الخارج وبدأ عمي بالصراخ 'يا الله يا الله'، فرد عليه أحدهم بتحد 'وهل تعرف الله؟' قاموا بإخراج زوجي والدكتور وعمي كانوا أشخاصا ملثمين لم نر وجوههم، وكنا لا نزال نحن النساء والأطفال داخل الغرفة، بعد ذلك دخل علينا شخصان يرتديان اللباس الأسود، أحدهما ملثم والآخر غير ملثم، الأول حليق الشوارب والدقن، والثاني ذو لحية طويلة جدا".

وفي كشف مؤلم عن مصير الرجال والخديعة القاسية التي تعرضت لها العائلة، تختتم ليلى شهادتها بتفاصيل مدمرة:

"بعد عدة أيام، علمنا أنهم أخذوا الرجال إلى مكان قريب من منزلنا وقاموا بتصفيتهم جميعا بإطلاق النار على رؤوسهم، لم نكن نعلم أنهم قد قتلوا، كنا نعتقد أنهم سيعودون لأننا مدنيون حقا ولا علاقة لنا بأي نشاط عسكري أو أمني، وكنا نؤمن أنهم ذهبوا فقط للتحقيق والاستجواب، قمنا بالعديد من الاتصالات لمعرفة مصيرهم دون جدوى، تواصلنا مع أهل عم زوجي للاطمئنان، فأخبرونا أنهم أخذوا رجالا آخرين أيضا ليصبح عدد القتلى سبعة أفراد من عائلة منهم أربعة منا وثلاثة من أولاد عم زوجي".

٧-الانتهاكات ضد النساء والأطفال: نمط ممنهج عبر المنطقتين

تكشف شهادة فيدان عن التفاصيل الصادمة للتحرش المنهجي والإذلال الجنسي الذي تتعرض له النساء المعتقلات، في انتهاك صارخ لأبسط قواعد الكرامة الإنسانية، وتصف فيدان كيف تحول السجن مع قريبتها إلى مسرح للإذلال الممنهج بالقول:

"تعمد عناصر السجن التابعون لفرقة الحمزة إهانتها وسؤالها بأسلوب مهين عن حياتها الزوجية، مستخدمين عبارات فاضحة وغير إنسانية مثل: 'كيف تنامين مع زوجك؟ وماذا تلبسين له؟' كما تم تصويرها وهي بملابسها الداخلية، في انتهاك صارخ لكرامتها الإنسانية، ثم أعيد تحويلها إلى سجن الأسايش بعد مضي أربعة أشهر على احتجازها".

في حين تفصح نسرين (اسم مستعار) وهي امرأة اعتقلت من منزلها في عفرين بشهر مايو ٢٠١٨ دون مبرر قانوني، وقضت أكثر من عامين ونصف في سجون فصيل فرقة الحمزة المعروف

بـ"الحمزات"، تعرضها للضرب إلى سقوط أسنانها والتصوير عارية والتجويع المتعمد، واصفة رحلتها المروعة عبر شبكة التعذيب، والتي تظهر كيف تستهدف هذه الفصائل النساء بطرق مصممة خصيصا لكسر إرادتهن وتدمير كرامتهن، بوصفها للحظة الاعتقال والإذلال الذي بدأ منذ اللحظة الأولى بالقول:

"في شهر أيار من عام ٢٠١٨، داهم عناصر يتبعون لفصيل الحمزات منزلي عند الساعة الخامسة صباحا، دون أي مذكرة أو مبرر قانوني، اقتادوني بعنف من منزلي أمام أفراد عائلتي، وتم نقلي مباشرة إلى الزنزانات الانفرادية في مركز احتجاز حوار كلس، منذ لحظة الاعتقال، تعرضت للإهانة والإذلال".

وتضيف نسرين تفاصيل تكشف عن الطابع المنهجي للتحرش والإذلال الذي تمارسه هذه الفصائل، بالقول:

"كان عناصر الفصيل يوجهون إليّ شتائم مهينة، ويتهمونني بأنني من 'حثالة المجتمع'، ويشتمون نساء منطقتنا بكلمات بذيئة، متهمينني بالكفر و'انعدام الشرف' وأن نسائنا بنات عطاء، تعرضت خلال التحقيقات للضرب الشديد، مما أدى إلى سقوط أسناني، وتعرضت لكدمات ورضوض في مختلف أنحاء جسدي، بعد عام ونصف من الاحتجاز، وقبل نقلي إلى سجن الباب، قام بعض عناصر سجن حوار كلس بتصويري عاريا تحت ذريعة أنهم سيفرجون عني".

وفي وصف مروع للظروف اللإنسانية في السجون، تكمل نسرين:

"ثم نقلت فعلا إلى سجن الباب، حيث كانت ظروف الاحتجاز بالغة القسوة، عانيت من التجويع المتعمد، ومنعت من الاستحمام لفترات طويلة، مما أدى لإصابتي بالقمل والجرب، وعند توزيع الطعام، كان العناصر يضربوننا ويركلوننا، ويصفوننا بـ'الدواب'، لاحقا، تم نقلي إلى مزرعة صغيرة في قرية معراته، تحولت إلى مكان احتجاز لا يمت للإنسانية بصلة، كانت الجرذان والحشرات تملأ المكان، وأصيب جميع المعتقلين بأمراض جلدية وتنفسية دون أي شكل من أشكال الرعاية الصحية".

وتؤكد لجنة التحقيق الأممية في تقريرها المنشور في مارس ٢٠٢٤ أن "فصائل الجيش الوطني السوري واصلت احتجاز المدنيين تعسفيا وإخضاع البعض للتعذيب وسوء المعاملة في عدة مرافق احتجاز".

فيما تروي هيفين (اسم مستعار) وهي امرأة تبلغ ٢٥ عاما، قصة زميلتها في الاعتقال "سلوى يوسف" (اسم مستعار) وهي مساعدة تمريض سابقة من عفرين قضت سنوات في السجون وتعرضت للتعذيب والتصوير القسري، في شهادة تكشف عن استهداف منهجي للنساء العاملات في القطاعات الحيوية، وتبدأ هيفين بتعريف الضحية وإظهار تنوع الفئات المستهدفة، بالقول:

"سلوى يوسف، وهي سيدة من سكان منطقة عفرين، كانت تعمل سابقا في المجال الطبي كمساعدة تمريض قبل سيطرة فصائل الجيش الوطني السوري على المنطقة، بعد دخول الفصائل، تعرض منزلها لعدة مداهمات من قبل عناصر مسلحة، ما اضطرها للتنقل بين منازل أقاربها خوفا من الاعتقال".

وتكشف هيفين عن التعذيب الممنهج الذي شهدته في السجن:

"في نيسان/أبريل من عام ٢٠١٨، وفي حوالي الساعة الثالثة صباحا، قامت عناصر من الشرطة العسكرية بمداهمة أحد المنازل التي كانت تختبئ فيه، وجرى اعتقالها، نقلت سلوى في البداية إلى منزل 'حوش عربي' في عفرين، حيث تعرضت هناك للضرب المبرح والتحرش الجسدي، تحت إشراف شخص يدعى 'أبو الليث'، بعد ثلاثة أيام، تم نقلها إلى سجن حوار كلس، حيث بقيت محتجزة لمدة تسعة أشهر، خلال هذه الفترة، تعرضت للتعذيب الشديد، إضافة إلى التحرش اللفظي من قبل السجانين، ومن بينهم 'مناف الضاهر'، أحد مرافقي سيف أبو بكر، القائد السابق لفرقة الحمزة، والذي كان يشرف على السجن آنذاك".

وتضيف هيفين تفاصيل صادمة عن استخدام الاعترافات المزيفة والتصوير القسري كأدوات للتعذيب النفسي والدعاية، فتبين:

"أجبرت سلوى على الاعتراف أمام الكاميرا بتهم مختلقة، منها ادعاء أنها كانت تقدم الدعم الطبي لعناصر من القوات الكردية في الجبهات، وبعد أيام من تصوير الاعترافات، تم تصويرها مرة أخرى وهي بملابسها الداخلية فقط، بزعم إثبات عدم وجود آثار تعذيب على جسدها، لاحقا، نقلت إلى سجن الأسايش السابق، حيث بقيت لعام كامل، خلال هذا الوقت، عانت من التعذيب النفسي، التجويع، سوء النظافة، غياب الرعاية الطبية، إضافة إلى التحرش اللفظي المستمر".

وتختتم هيفين شهادتها بكشف مسار الضحية عبر شبكة السجون المترامية، بالقول:

"وبعد أربعة أشهر، تم نقلها إلى منزل في قرية معراته التابعة لمنطقة عفرين، حيث بقيت عاما آخر، قبل أن تعاد مجددا إلى سجن الأسايش في حي المحمودية، بعد ذلك، نقلت إلى سجن إعزاز التابع لسيف أبو بكر، واحتجزت فيه لمدة 15 يوما تعرضت خلالها للتعذيب النفسي والإجبار على الإدلاء باعترافات كاذبة، ثم تم تحويلها إلى سجن الشرطة العسكرية في مدينة الباب، حيث بقيت شهرا بحجة التحقيقات الروتينية، لتنقل بعدها إلى سجن معراته مرة أخرى، وهناك تعرضت لتحرش لفظي شديد، تضمن إهانات مثل: 'أنتم بنات العطاء'، 'أنتم خنازير وكلاب الحزب'".

٨-الآثار النفسية والاجتماعية: جراح تتجاوز الحدود الجغرافية

تقدم سوسن (اسم مستعار) وهي زوجة معتقل سابق من ريف عفرين، عانت من الابتزاز المالي ومشاهدة تدهور حالة زوجها النفسية والجسدية بعد إطلاق سراحه من سجون فصيل السلطان سليمان شاه، شهادة مؤثرة فيها تكشف كيف أن آثار التعذيب لا تقتصر على الضحية المباشرة، بل تمتد لتشمل العائلة بأكملها، محولة الحياة الطبيعية إلى كابوس دائم، وتبدأ سوسن بوصف الظروف التي أدت إلى اعتقال زوجها والمعاناة المالية التي دفعته للمجازفة، فتشير:

"في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، قرر زوجي العودة إلى قريتنا رغم معرفتنا بالمخاطر، لكن ضيق الحال وانعدام أي أمل في حلب دفعه إلى المجازفة، لم تمر سوى ثلاثة أيام على عودته، حتى داهم منزلنا خمسة مسلحين تابعين لفصيل 'السلطان سليمان شاه'، المعروف باسم 'العمشات'، واقتادوه دون أمر قضائي أو توضيح رسمي، وقالوا إن الأمر مجرد 'تحقيق روتيني'".

وتكشف سوسن عن البعد الاقتصادي للجرائم وكيف تستخدم كوسيلة للابتزاز والإثراء غير المشروع:

"منذ ذلك اليوم، انقلبت حياتنا بالكامل، بعد أيام قليلة علمت أنه يتعرض لتعذيب شديد في مقر الفصيل، كسر ظهره ويده اليمنى من شدة الضرب، أخبرنا من وسطاء أن الفصيل يطالبنا بدفع مبلغ ١٠٠٠ دولار أمريكي مقابل إطلاق سراحه وتسوية وضعه، لم نكن نملك هذا المبلغ، كنا بالكاد نجد ما نأكله، بعد سبعة أشهر من المعاناة والانتظار، استطعنا جمع ٦٠٠ دولار، لكنهم لم يفرجوا عنه، بل نقلوه إلى سجن الراعي بتهمة التعامل مع 'الإدارة الذاتية'، وهي تهمة لا أساس لها".

وفي وصف مدمر للتحول النفسي والجسدي الذي أصاب زوجها، تضيف سوسن:

"بقي في سجن الراعي ثلاثة أشهر ونصف، في ظروف لا إنسانية، ثم أفرج عنه في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، خرج إنسانا آخر، بالكاد يتكلم، يعاني من أرق دائم، نوبات خوف، قشعريرة متكررة، ونوبات بكاء بلا سبب، لا يستطيع النوم ليلا، ويشعر أن أحدا سيهجم علينا في أي لحظة، أصابه الرعب من كل شيء، اليوم، زوجي غير قادر على العمل نهائيا، لم يعد يحتمل أي مجهود جسدي بسبب إصاباته، كما أن وضعه النفسي لا يسمح له بالتعامل مع الناس، يتناول أدوية أعصاب بشكل دائم، وصفها له الطبيب النفسي في المركز الطبي الذي زرناه بصعوبة، رغم أن معظم تكاليف العلاج تفوق طاقتنا".

بدوره، يقدم توفيق تحليلا عميقا للتدمير الاجتماعي الذي لحق بالمجتمعات التي تعرضت لهذه الانتهاكات، والذي يتجاوز القتل والتعذيب المباشر ليشمل تدمير النسيج الاجتماعي بأكمله، بالقول:

"حصل فصل تعسفي لعدد كبير من الموظفين من الطائفة العلوية في المؤسسات الحكومية، وانتشار حالات الفقر والاعتماد على المعونات في مجتمع كان معروفا بالتعايش السلمي قبل هذه الأحداث، تعتبر هذه العمليات مجازر تطهير عرقي ممنهج على أساس طائفي، وتمارس من قبل فصائل مسلحة بعضها بموافقة أو تغاضي من قبل سلطة حكومية حالية، ولا تزال التحقيقات والمحاسبة غائبة، مما يزيد من معاناة أهالي هذه المناطق".

وفي نداء مؤثر للعدالة والمحاسبة، يعكس إدراكا عميقا لدى الضحايا بأن العدالة والمحاسبة هما السبيل الوحيد لإنهاء دورة العنف ومنع تكرارها في المستقبل، يختتم توفيق شهادته بالقول:

"أشهد وأتوكل على ضميري بالقول أن هذه الانتهاكات الجسيمة تم توثيقها بدقة وبناء على شهادات وشهادات شهود عيان، وأطالب المجتمع الدولي والهيئات الحقوقية بالتحقيق العاجل ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم ورفع الظلم عن المتضررين".

خاتمة: آلة قمع لا تعترف بالحدود

يكشف هذا التحقيق الموسع عن حقيقة مروعة تتجاوز كونها سلسلة من الانتهاكات المنفصلة: نحن أمام آلة قمع موحدة ومتطورة بعناية، تديرها فصائل "الجيش الوطني السوري" بوصفها شبكة إجرامية منظمة، تنشط في مناطق متباعدة جغرافيا، لكنها ترتبط بمنهج واحد، وتستمد قوتها من الإفلات المستمر من العقاب.

هذه الآلة لا تعبأ بالحدود الجغرافية ولا بالفروقات الطائفية، بل تتكيف مع السياق المحلي لكل منطقة، دون أن تتخلى عن جوهرها الإجرامي الثابت. ومن عفرين إلى الساحل السوري، تتكرر نفس الأنماط: نفس الشعارات، نفس الأساليب، نفس الشخصيات، بل حتى نفس العبارات وعلى رأسها: "سنأخذك إلى ما وراء الشمس" وكأننا أمام تنفيذ لدليل عمليات واحد، تم تعميمه وتدريب العناصر عليه بدقة.

إن هذا التطابق في التفاصيل، والتكرار لأساليب الاعتقال والتعذيب والاضطهاد العرقي والطائفي، لا يمكن فهمه على أنه مصادفة، بل هو نتيجة استراتيجية ممنهجة ومدروسة، تم نقلها بين المناطق برفقة الكوادر المدربة والخبرات المكتسبة، في عملية تؤكد وجود تخطيط مركزي وتنسيق لوجستي مستمر.

لكن أهمية هذا التحقيق لا تقف عند حد التوثيق، بل تتعداه لتكشف أن المجتمع الدولي لا يواجه سلوكا محليا معزولا، بل نمطا متطورا من الإجرام العابر للمناطق، قادر على التكيف والتوسع، طالما بقي في منأى عن المحاسبة. إن الصمت الدولي حيال ما جرى في عفرين، لم يكن مجرد تجاهل لمعاناة الأكراد، بل إشارة ضمنية بالسماح بتكرار الجرائم بحق ضحايا آخرين، هذه المرة في الساحل السوري.

لقد آن الأوان لكسر هذه الدائرة القاتلة من الإفلات من العقاب. فالأدلة التي يقدمها هذا التحقيق لا تكتفي بتوصيف الجريمة، بل تشكل خارطة طريق قانونية لإجراءات العدالة الدولية، من خلال أسماء محددة، أنماط متكررة، وشهادات دامغة يمكن استخدامها في المحاسبة والملاحقة القضائية.

لكن الأهم، أن هذا التحقيق يوجه نداءً عاجلا للوقاية، فالسكوت عن هذه الانتهاكات يفسح المجال أمام انتقال النموذج الإجرامي إلى مناطق ومجتمعات جديدة. إن أي يوم يؤجل فيه التحقيق والمحاسبة، هو يوم يمنح فيه القتلة فرصة جديدة للتوسع والتطور.

المطلوب اليوم ليس مجرد إدانة رمزية أو تشكيل لجان تقصي شكلية، بل إجراءات دولية عاجلة لتفكيك هذه الشبكة، ومحاسبة قادتها، وإنصاف الضحايا.

وقد عبر المجتمع الدولي عن هذه الضرورة بوضوح، كما جاء في تصريح باولو سيرجيو بينهيرو، رئيس لجنة التحقيق الأممية، في يناير ٢٠٢٥: "نحن نقف عند نقطة تحول حاسمة، يمكن للحكومة الانتقالية والسلطات السورية المستقبلية الآن ضمان عدم تكرار هذه الجرائم أبدا".

إن أصوات الضحايا والناجين التي وثقها هذا التحقيق لا تطلب الشفقة أو التعاطف، بل تطالب بحقها في العدالة والكرامة، هذه الأصوات تمثل صرخة أخيرة قبل أن يطبق الصمت الأبدي على شهود آخرين، وقبل أن تنتشر آلة القمع هذه إلى مناطق ومجتمعات جديدة لم تتذوق بعد مرارة الألم الذي ذاقه أهل عفرين والساحل السوري.